سلسلة المتون النّحويّة المحققة (٨)

اللَّمْحَةُ البَدْرِيّة في عِلْمِ العَرَبِيّة

لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي

المتوفى سنة (٧٤٥هـ)

تحقيق ودراسة

د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع

أستاذ النّحو والصّرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء

دار التميّز والإبداع للنشر

إضـــــاءة

النَّحو..

سهلٌ، وواضحٌ، وممتعٌ

د. صلاح بوجليع

سلسلة المتون النّحويّة المحققة (٨)

اللَّمْحَةُ البَدْرِيّة في عِلْمِ العَرَبِيّة

لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي
المتوفى سنة (٧٤٥هـ)

تحقيق ودراسة

د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع
أستاذ النّحو والصّرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة
ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء

دار التميز والإبداع للنشر

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بوجليع ، صلاح عبد الله عبد العزيز

اللمحة البدرية في علم العربية ./ صلاح عبد الله عبد العزيز بوجليع

.- الأحساء ، ١٤٤٠هـ

٧٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٦- ٩٧٦٩ - ٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو أ - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٤٠/٥٨٠٧

رقم الإيداع ١٤٤٠/٥٨٠٧

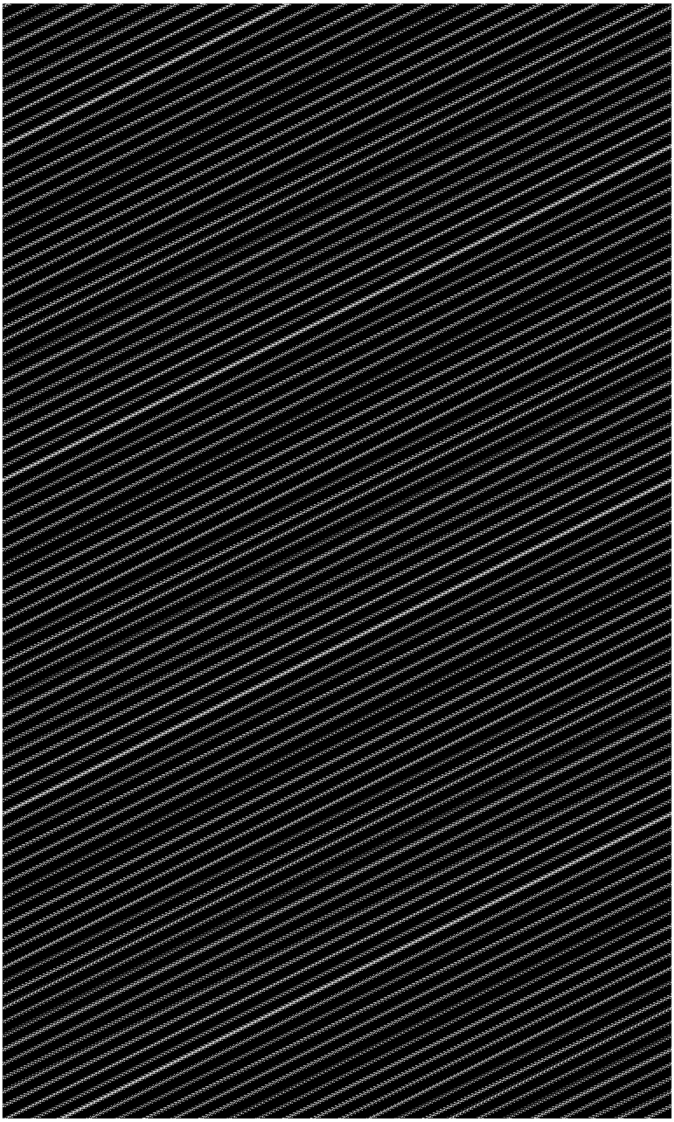
ردمك:٦- ٩٧٦٩ - ٠٢-٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى - ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

دار التميّز والإبداع للنشر

السعودية - الأحساء - هاتف : ٥٨٧٩٩٩٢ ٠١٣ - جوال : ٠٥٠٥٩١٣٣٨٢

البريد الإلكتروني : salahj1390@hotmail.com



المقدمـة

إنَّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإنَّ كتاب «**اللَّمحة البدرية في علم العربية**» من المختصرات المفيدة والنّافعة في دراسة النّحو العربي.

وهو مختصرٌ جداً من حيثُ المسائلُ التي تُذكر في أبوابه، وهو من هذه الحيثية قريبٌ من الجرومية، وأمّا من حيث كثرةُ أبوابه فهو يقترب من الكتب الأربعة المشهورة في دراسة علم النّحو العربي، وهي: المتممة لمسائل الجرومية، وقطر النّدى، وشذور الذهب، والأزهرية في علم العربية. فهو تأسيسٌ للمبتدئين وتذكرةٌ للمتوسّطين في طلب علم النّحو.

وهو من تصانيف العلامة المحقق فخر العربية وحامل لواء علمائها **أبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي** المتوفى سنة (٧٤٥هـ).

ولما تيقنتُ نفعَه لطلبة العلم عزمتُ على تقريبه لهم وإعانتهم على قراءته. فبحثت عن نسخ خطية له، وحصلت منها على نسختين خطيتين للمتن.

وقمت بأمرين -هما المقصد من تحقيق هذا الكتاب-، وهما:

الأول: ضبط ألفاظ النّص؛ للتيقن من سلامته من التّحريف والتّصحيف، والسَّقط والزيادة، وفي سبيل ذلك قمت بالمقابلة، والتوثيق، والتخريج.

الثاني: فهم النّص وتقريبه لطلبة العلم، وفي سبيل ذلك قمت بضبط النّص بالشكل، وتمييز الأحكام بعضها عن بعض، وإيضاح التقسيمات والمهمات بجعلها في أول الكلام وبلونٍ يميزها؛ لينبه القارئ على أهميتها.

وقد قسمت عملي في الكتاب قسمين:

القسم الأول: الدراسة النظرية.

وذكرت فيها أمرين:

الأول: ترجمة المؤلف، وبينت فيه الأمور التالية:

- اسمه ونسبه.
- مولده ونشأته.
- أخلاقه وصفاته.
- ثقافته.
- ثناء العلماء عليه.
- شيوخه.
- تلاميذه.
- وفاته.
- آثاره.

الثاني: **التعريف بالكتاب**، وبينت فيه الأمور التالية:

- نسبة الكتاب للمؤلف.
- التحقق من اسم الكتاب.
- منهج المؤلف.
- شروح الكتاب.

القسم الثاني: **التحقيق**:

وذكرت فيه الأمور التالية:

- نُسَخُ الكتاب ووصفها.
- منهج التّحقيق.
- النّص المحقّق.

سائلاً المولى ﷻ العونَ والسَّداد في تحقيقها؛ إنّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

القســـم الأول

الدراســـة

ويشتمل على:

أولاً: ترجمة المؤلف.

ثانياً: التعريف بالكتاب.

أولاً
ترجمة المؤلف

- اسمه ونسبه:

هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي غرناطي المولد والمنشأ، مصري الدار والوفاة، شيخ البلاد المصرية والشامية ورئيسها في علم العربية.

- مولده ونشأته:

ولد أبو حيّان في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة هجرية، وقيل: سنة اثنتين وخمسين وستمائة بغرناطة، ونشأ فيها، وكانت غرناطة في ذلك الوقت هي البيئة العلمية ذات الحركة العلمية الكبيرة، وكان فيها العلماء الجهابذة الذين يعقدون حلقهم العلمية في فنون وعلوم شتى وتحت رعاية ملوك غرناطة، الذين كان بعضهم على علم واسع في الفقه والأدب، ووافق ذلك همة عالية وعبقرية فذة لدى أبي حيان، فجعله ذلك يطلب العلم بينهم، منتقياً للجهابذة منهم، حريصاً على احتواء علمهم، إما بحفظه في صدره أو بحبره في سطره[1].

---

(١) ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٧٦/٩)، والدرر الكامنة (٥٨/٦)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٢٥٠).

- أخلاقه وصفاته:

قال ابن الخطيب رحمه الله: «كان من جلة صدور الفقهاء الفضلاء زهداً وقناعة وانقباضاً، إلى دماثة الخلق ولين الجانب، وحسن اللقاء والسذاجة المموهة بالغفلة، والعمل على التقشف والعزلة»[١].

وقال الصفدي رحمه الله: «وكان شيخاً حسن العمّة، مليح الوجه ظاهر اللون، مشربّاً بحمرة منور الشيبة، كبير اللحية مسترسل الشعر فيها، لم تكن كثة، عبارته فصيحة»[٢].

وقال الرعيني رحمه الله: «شيخ فاضل ما رأيت مثله، كثير الضحك والانبساط بعيد عن الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء جميل المؤانسة، فصيح الكلام طلق اللسان، ذو لمة وافرة وهمة فاخرة»[٣].

- ثقافته:

لم تقتصر ثقافة أبي حيان على علوم الدين واللغة والأدب، وإنما تجاوزها إلى غيرها من العلوم والفنون الأخرى، كالتصوف والتاريخ والتراجم، وكانت له دراية واسعة بلغات الفرس والترك والحبش، وله فيها تآليف متنوعة، حيث يقول: «وقد اطلعت على جملة الألسن -كلسان الترك، ولسان الفرس، ولسان الحبش،

---

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/٤٤).

(٢) نكت الهميان في نكت العميان (ص:٢٦٧).

(٣) نفح الطيب (٢/٥٦٥).

وغيرهم-، وصنفت فيها كتباً -في لغتها ونحوها وتصريفها-، واستفدت فيها غرائب»[١].

- ثناء العلماء عليه:

قال ابن الخطيب رحمه الله: «كان نسيج وحده في ثقوب الذهن وصحة الإدراك والحفظ، والاضطلاع بعلم العربية والتفسير وطريقة الرواية، إمام النحاة في زمانه غير مدافع»[٢].

وقال الصفدي رحمه الله: «فريد العصر وشيخ الزمان، وإمام النحاة»[٣].

وقال ابن حجر رحمه الله: «إنه شيخ الدهر، ومحيي الفن والأدب بعد ما درست معالمه، ومجرى اللسان العربي فلا يقاربه فيه أحد، ولا يقاومه»[٤].

وقال الذهبي رحمه الله: «ومع براعته الكاملة في العربية له اليد الطولى في الفقه، والآثار والقراءات واللغات، وله مصنفات في القراءات والنحو، وهو مفخر أهل مصر بالعلم، تخرج به عدة أئمة»[٥].

(١) منهج السالك (ص:٢٣)، وأبو حيان النحوي (ص:٦٨-٦٩).

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة (٢٨/٣).

(٣) نكت الهميان في نكت العميان (ص:٢٦٦).

(٤) الدرر الكامنة (٥٩/٦).

(٥) معرفة القراء الكبار (٣٦٨/١).

وقال ابن قاضي شهبة رحمه الله: «هو الحافظ المفسر النّحوي اللغوي، فريد الدهر، وشيخ النحاة في عصره وإمام المفسرين في وقته، صاحب التصانيف المشهورة التي سارت شرقاً وغرباً»(١).

- شيوخه:

الحياة العلمية لأبي حيان حافلة بالعلماء الذين سمع منهم وأخذ عنهم، وفي هذا يقول عن نفسه: «وجملة الذين سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جداً»(٢).

وممن أخذ عنه أبو حيان:

١- أحمد بن إبراهيم بن الزبير، أبو جعفر، المتوفى سنة ٧٠٨هـ.

٢- أحمد بن عبدالنور بن أحمد المالقي، المتوفى سنة ٧٠٢هـ.

٣- أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي بن يوسف الفهري اللبلي، أبوجعفر، المتوفى سنة ٦٩١هـ.

٤- حازم بن محمد بن الحسن بن محمد بن حازم الأنصاري، أبو الحسن، المتوفى سنة ٦٨٤هـ.

٥- عبدالصمد بن عبدالوهاب ابن عساكر، أبو اليمن، المتوفى سنة ٦٨٦هـ.

---

(١) طبقات الشافعية (٣/٦٧).

(٢) نفح الطيب (٢/٥٥٢).

٦- عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي، أبو محمد، المتوفى سنة ٧٠٥هـ.

٧- محمد بن إبراهيم بن محمد ابن النحاس الحلبي، أبو عبدالله، بهاء الدين، المتوفى سنة ٦٩٨هـ.

٨- محمد بن سليمان بن الحسن بن الحسين البلخي، المعروف بابن النقيب، أبو عبدالله، المتوفى سنة ٦٩٨هـ.

٩- محمد بن علي بن وهب، أبو الفتح، ابن دقيق العيد، تقي الدين، المتوفى سنة ٧٠٢هـ.

١٠- يوسف بن إبراهيم بن أحمد بن عتاب، المتوفى سنة ٦٩٢هـ.

- تلامذته:

لما ذاع صيت أبي حيان واشتهر بإلمامه بالعلوم والفنون قصده الطلاب من المشرق والمغرب، وتجمعوا في دروسه، وارتووا من علومه، حتى صاروا أئمة كباراً، ونشروا العلم، وعمّ النفع بعلمهم.

ومن أشهرهم:

١- أحمد بن يوسف بن عبدالدائم السمين الحلبي، شهاب الدين، المتوفى سنة ٧٧٩هـ.

٢- الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي النحوي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ.

٣- عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل، المعروف بابن عقيل، المتوفى سنة ٧٦٩هـ.

٤- عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، المعروف بابن هشام، المتوفى سنة ٧٦١هـ.

٥- عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، أبو نصر، المتوفى سنة ٧٧١هـ.

- وفاته:

بعد هذه الرحلة الطويلة التي استمرت تسعين عاماً وخمسة أشهر مع كفّ بصره توفي أبو حيان رحمه الله، وقد توفي في منزله يوم السبت بعد العصر في الثامن والعشرين من شهر صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة هجرية(١).

- آثاره:

لقد كان لحياة أبي حيان العلمية الجادة أثرها الواضح في تراثه التأليفي، حيث تعددت مصنفاته وتنوعت في مختلف العلوم والفنون، والتي سارت وطارت وانتشرت وما اندثرت، وما زال ينتفع بها، وقد زادت على الخمسين(٢) مصنّفاً. ومن أشهرها:

١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، طبع بتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ودار كنوز إشبيليا.

---

(١) الدرر الكامنة (٨٤/١)، والإحاطة بأخبار غرناطة (٤٣/٣).

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٦٩/٣).

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، طبع بتحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣- غاية الإحسان في علم اللسان، منه مخطوط في برلين بألمانيا، رقم الحفظ (٦٦٩٧).

٤- النكت الحسان شرح غاية الإحسان، طبع بتحقيق: د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

٥- اللمحة البدرية في علم العربية. وهو موضوع التحقيق والدراسة.

٦- منهج السالك، طبع بتحقيق: د/ علي فاخر ود/ أحمد السوداني ود/عبدالعزيز فاخر، دار الطباعة المحمدية، (١٤٣٥هـ).

٧- تذكرة النحاة، طبع بتحقيق: د/ عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة.

٨- المبدع في التصريف، طبع بتحقيق: د/ عبدالحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع.

٩- خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان(١).

١٠- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، طبع بتحقيق: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، (١٤٣٦هـ).

١١- النهر الماد من البحر، طبع بتحقيق: د/ عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت.

---

(١) كشف الظنون (١/٧١٧).

ثانياً
التعريف بالكتاب

- نسبة الكتاب للمؤلف:

كتاب اللّمحة البدرية في علم العربية نسبته ثابتة لأبي حيان؛ فقد ذكر النّساخ في بداية النّص في مخطوطتي الكتاب: «قال الشيخ الإمام العالم العارف الفاضل أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي عفا الله عنه».

وقد نسبه إليه جماعة من المؤرخين(١).

- التحقق من اسم الكتاب:

كل من نسب الكتاب للمؤلف ذكر أنّ اسم الكتاب "اللَّمحةُ البدرية في علم العربية"، وهو الثابت في مخطوطتي الكتاب.

وقد سماه الحاج خليفة في بعض المواضع من كشف الظنون "الملحة"، حيث يقول: «الملحة -وهي: اللمحة- البدرية في علم العربية مرّ مع شروحها في النحو للشيخ أبي حيان»(٢).

والصواب الثابت أنّ اسم الكتاب: "اللمحة البدرية في علم العربية".

---

(١) منهم: السيوطي في بغية الوعاة (٢٨٢/١)، والبغدادي في هدية العارفين (٢٧/٢)، والزركلي في الأعلام (١٥٢/٧).

(٢) كشف الظنون (١٨١٨/٢).

- منهج المؤلف:

هذا الكتاب مختصر جداً من حيث المسائل التي تُذكر في الأبواب، وهو من هذه الحيثية قريب من الجرومية، وأما من حيث كثرة الأبواب فهو يقترب من الكتب الأربعة المشهورة في دراسة علم النّحو لعربي، وهي: المتممة لمسائل الجرومية، وقطر النّدى، وشذور الذهب، والأزهرية في علم العربية، فهو تأسيس للمبتدئين وتذكرةٌ للمتوسّطين في طلب علم النّحو.

وقد قسمه أبو حيان إلى مقدمة وسبعة أبواب وثلاثة فصول:

تكلم في المقدمة عن: الكلمة وأنواعها، والإعراب، وألقابه، وعلاماته.

وكان الباب الأول: في النّكرة والمعرفة.

والباب الثاني: في المرفوعات.

والباب الثالث: في المنصوبات.

والباب الرابع: في المجرورات.

والباب الخامس: في التوابع.

والباب السادس: في الفعل.

والباب السابع: في غير المنصرف.

وأما الفصول الثلاثة فهي:

الفصل الأول: في التأنيث.

الفصل الثاني: في البناء.

الفصل الثالث: في الوقف.

- شروح الكتاب:

لما كانت "اللمحة" مختصرة شرحها بعض النحاة، ومن هذه الشروح:

١- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري، المتوفى سنة ٧٦١هـ.

٢- شرح اللمحة البدرية في علم العربية للحسن بن محمد النابلسي الحنبلي، المتوفى سنة ٧٧٢هـ.

٣- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي عبدالله محمد بن عبدالدائم البرماوي، المتوفى سنة ٨٣١هـ.

القسم الثاني

التحقيق

ويشتمل على:

أولاً: نُسَخُ الكتاب ووصفها.

ثانياً: منهج التّحقيق.

ثالثاً: النّص المحقّق.

أولاً

نُسخ الكتاب ووصفها

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين، ووصفهما كالآتي:

١- النسخة (أ):

ومصدرها: دار الكتب المصرية، وهي فيها برقم (١٣٤٠٩)، ق (٤)، وهي نسخة كاملة، ونَسخها واضحاً.

وإنما اتخذتها أصلاً لأنّ المؤلف أملاها ثم سمعها من كاتبها، فقد جاء في ورقة العنوان بخط المؤلف: «شنف سمعي بسماع هذه المقدمة كاتبها... الشيخ الفقيه الإمام العالم الورع الزاهد العابد الناسك القدوة جمال العلماء فخر الأئمة كمال الدين أبو عبدالله عمر بن الشيخ الإمام العالم الحبر الزاهد شيخ الإسلام تاج الدين أبي محمد إلياس بن يونس المراغي، أمتع الله بحياته، وتباحثنا فيها تباحثاً حصل لي بثاقب ذهنه المعرفة والاستفادة، وقضى لي في الدارين -إن شاء الله- بالشرف والسعادة، لا زال معيداً للأصحاب، وملجأ للطلاب، والله تعالى يختم له ولي بالحسنى، ويبوئه وإياي المقر الأسنى.

وكتب بخطه: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي في حادي عشر رمضان المعظم سنة تسع وثمانين وثمانمائة بالقاهرة.

كتبه من خطه حرفاً بحرف: الفقير محمد بن أحمد بن محمد –غفر الله لهم أجمعين– في خامس شهر ذي الحجة الحرام سنة ثمان وأربعين وثمانمائة بالقدس الشريف».

٢- النسخة (ب):

ومصدرها: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهي فيها برقم (٨٧٩)، ق (٤)، س (٢٧)، وهي نسخة كاملة، ونَسخها واضحاً.

ثانياً

منهج التحقيق

إن الهدف من تحقيق النصوص هو: إخراج نص مطابق للنص الذي وضعه المصنف إن لم يكن نفسه.

ولأجل هذا الهدف فقد التزمت في تحقيق "اللمحة البدرية في علم العربية" بقواعد، وسرت بموجبها؛ لأجل إخراج النص سليمًا وواضحًا ومفهومًا. وهذه القواعد هي:

أولاً: تحديد النسخة الأصل من النسختين التي توافرت لديّ، ورمزت لها ب(أ). وإنما اتخذتها أصلاً لما ذكرته في وصفها عند ذكري نسخ الكتاب ووصفها.

ثانيًا: نسخت المخطوطة الأصل، وراعيت في ذلك الأمور التالية:

١- وضع علامات الترقيم المعروفة والمناسبة لكل موضع.

٢- مراعاة تنقيط ما لم ينقط من الحروف بدقة وعناية، ووضع الهمزة وألف المد إذا أهملهما الناسخ.

٣- كتابة أرقام أوراق المخطوطة بين قوسين؛ للدلالة على نهاية الورقة في المخطوط.

ثالثًا: المقابلة، واستدعى ذلك مرحلتين:

المرحلة الأولى: مقابلة المنسوخ بأصله؛ للتأكد من سلامة نص الأصل.

المرحلة الثانية: مقابلة الأصل بالنسخة الخطية الأخرى.

وراعيت في ذلك الأمور التالية:

١- إثبات الفروق المهمة بين النسختين في الحاشية، وعند اختلافها لم ألتزم بذكر ما في (أ) باعتبارها أوضح النسختين وأكثرها سلامة من التحريف، وإنما كنت أقف عند هذه الفروق والاختلافات طويلاً، وأعيد قراءة العبارة أكثر من مرة بتأمل وإمعان، وبعد ذلك أختار الأوضح والأصح من أي نسخة من النسختين توفرت فيها، ثم أثبت في الحاشية الفروق التي في النسخة الأخرى؛ وبذلك حفظت لنص الكتاب تنسيقه وصحته.

٢- إثبات الزيادات الموجودة في غير النسخة الأصلية في الحاشية، والإشارة إلى مصدرها، وقد أُثبتها في صلب النسخة الأصل إذا كانت هذه الزيادات منسجمة مع أسلوب المؤلف وروحه في التأليف، وأشير في الحاشية بما يوحي بهذه الزيادة ومصدرها.

٣- إثبات ما وجد من تصحيحات وتصويبات في هامش النسختين الخطيتين في الحاشية، والإشارة إلى مصدرها من النسختين الخطيتين.

رابعًا: تصحيح وتحرير النص، وراعيت في ذلك الأمور التالية:

١- إذا ظهر لي تصحيف أو تحريف في الكلمة أو الجملة في النسخة الأصل فإني أبحث عن مصدر الخلل أو الخطأ، هل هو تحريف من الناسخ أو خطأ وسهو من المؤلف نفسه، أو من المصدر الذي أخذ عنه، فإذا تحقق لي الصواب أثبته في الأصل، وأشرت في الحاشية إلى ذلك، وإلا أثبت عبارة الأصل كما هي، وأشرت في الحاشية إلى مخالفة النسخة الأخرى،

وكذلك إذا اتفقت النسختان على قراءة فإني أقف عندها وآخذ بها، إلا إذا وقفت على دليل قاطع يقطع بخطأ النسختين فإني أثبت الصواب في صلب المتن، وأشير إلى ما في النسختين من خطأ في الحاشية.

٢- مراعاة لغة المؤلف وطرائقه في التعبير عما يسطره من علم، وقد ساعدني هذا على فهم النصوص الغامضة في النص.

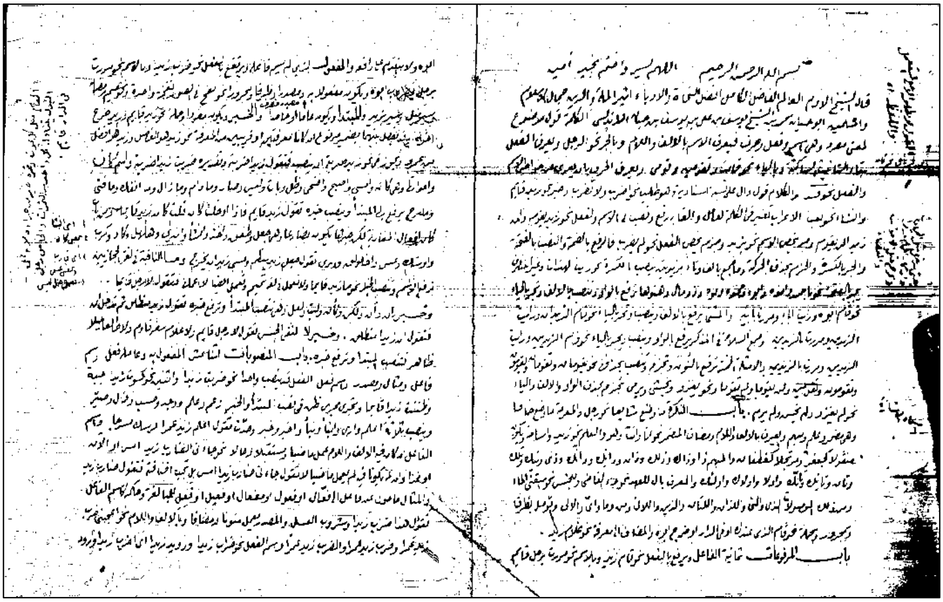
٣- الاستعانة بالمصادر التي اعتمد عليها المؤلف في تحرير النص وتقويمه، وقد ساعدني الرجوع إلى هذه المصادر على فهم كثير من الإشارات التي أشار إليها المؤلف.

٤- ضبط ما أشكل من الألفاظ، وهو مهم؛ إذ إنه يساعد على فهم النص ومعرفة مراد المؤلف.

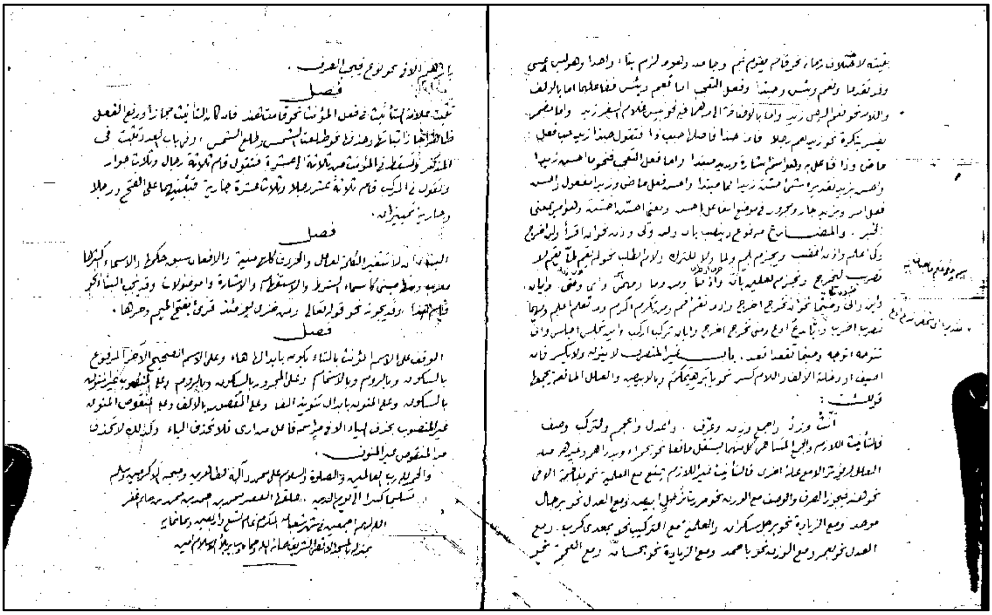
خامسًا: التعليق على المخطوطة، وقد اقتصرت في ذلك على ما يخدم النص ويساعد على فهمه، ويحل إشكالاته.

صور المخطوطتين

صور من مخطوطة النسخة (أ)



الورقة الأولى من النسخة (أ)



الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

صور من مخطوطة النسخة (ب)



الورقة الأولى من النسخة (ب)



ابيض ومع العدل نحو برجال موحد ومع الزيادة نحو برجل سكران
والعلمية مع التركيب نحو بمعدي كرب ومع العدل نحو بعمر ومع الوزن
نحو باحمد ومع الزيادة نحو بعثمان ومع العجمة نحو بابراهيم الا في نحو
نوح فيجب الصرف

فصل تثبت علامة التانيث

في فعل المونث نحو قامت هند فان كان التانيث مجازيا ورفع الفعل
ظاهرا جاز اثباتها وحذفها نحو طلعت الشمس وطلع الشمس وفي باب
العدد تثبت في المذكر وتسقط في المونث من ثلاثة الى عشرة فتقول
قام ثلاثة رجال وثلاث جوار وتقول في المركب قام ثلاثة عشر
رجلا وثلاث عشرة جارية فتبنيهما على الفتح ورجلا وجارية تمييزان

فصل البناء ان لا تتغير الكلمة

لعامل والحروف كلها مبنية والافعال سبق حكمها والاسماء اكثرها معرب
ومنها مبني كاسماء الشرط والاستفهام والاشارة والموصولات
وقد يجب البناء نحو قام هذا وقد يجوز نحو قوله تعالى ومن خزي يومئذ
قرئ بفتح الميم وجرها

فصل الوقف على الاسم المونث بالتاء يكون

بابدالها هاء وعلى الاسم الصحيح المرفوع الاخر بالسكون وبالروم وبالاشمام
وعلى المجرور بالسكون وبالروم وعلى المنصوب غير المنون بالسكون وعلى المنون
بابدال تنوينه الفا وعلى المقصور بالالف وعلى المنقوص المنون غير
المنصرف بحذف الياء الا في مر اسم فاعل مرأى فلا تحذف اليا وكذلك
لا تحذف من المنقوص غير المنون تم وكمل
والحمد لله وحده
وصلى الله على
من لا نبي
بعده
م

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

ثالثاً

النص المحقق

١/ بسم الله الرحمن الرحيم

(حدّ الكلمة)

الكلمةُ: قولٌ موضوعٌ لمعنى مفردٍ.

وهي: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

(علاماتُها):

فَيُعْـرَفُ الاســمُ: بـالألفِ والـلامِ، وبـالجرِّ، وبـالتّنوينِ(١)، نحـوُ: بالرَّجـلِ، وبزيدٍ(٢).

ويُعْـرَفُ الفعـلُ: بتـاءِ التَّأنيـثِ السَّـاكنةِ، وباليـاءِ، وبِلَـمْ(٣)، نحـوُ: قامَـتْ، وتَقُومِينَ، وقُومِي(٤).

ويُعْرَفُ الحرفُ: بأنْ يَعْرَى عن خَواصِّ الاسمِ والفعلِ، نحو: "قَدْ"(٥).

---

(١) هذه الكلمة ساقطة في (أ). والصواب إثباتها؛ لوجودها في شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص:١٦٧).

(٢) "بزيد" ساقط في (أ). والصواب إثباتها؛ لوجودها في شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص:١٦٧).

(٣) هذه اللفظة في "ب"، وليست في (أ).

(٤) الأمثلة الثلاثة ساقطة في (ب). وفي شرح ابن هشام زيادة مثال لـ" لم".

(٥) "قد" ساقطة في (ب)، وفي شرح اللمحة لابن هشام (ص:١٧٤). والظاهر إثباتها.

(حدّ الكلام):

والكلامُ: قولٌ دالٌّ على نسبةٍ إسناديّةٍ.

وهو(١):

طلبٌ(٢)، نحو: اضرِبْ، ولا تَضْرِب.

وخبرٌ(٣)، نحو: زيدٌ قائمٌ.

وإنشاءٌ(٤)، نحو: بعتُ.

---

(١) **للنحاة تقسيمات مختلفة للكلام.**

- **أشهرها اثنان:**

الأول: ما ذكره المؤلف.

والثاني وهو الصحيح:

- **أنّ الكلام نوعان:**

الأول: خبر، وهو: ما يحتمل التصديق والتكذيب.

والثاني: إنشاء، وهو: ما لا يحتمل التصديق والتكذيب.

- **والإنشاء نوعان:**

الأول: إنشاء طلبي، وهو: ما لا يحتمل التصديق والتكذيب، وفيه طلب، كالأمر والنهي.

والثاني: إنشاء غير طلبي، وهو: ما لا يحتمل التصديق والتكذيب، وليس فيه طلب، كالتمني والرجاء.

(٢) وهو: ما لا يحتمل التصديق والتكذيب، وفيه طلب، كالأمر والنهي.

(٣) وهو: ما يحتمل التصديق والتكذيب.

(٤) وهو: ما لا يحتمل التصديق والتكذيب، وليس فيه طلب، كالتمني والرجاء، وألفاظ العقد، كقول البائع: بعتك، ويرد المشتري: اشتريتُ.

(حدّ الإعراب):

الإعرابُ: تَغَيُّرٌ في الكَلِمةِ لعاملٍ[١].

وألقَابُهُ: رفعٌ ونصبٌ في الاسمِ والفعلِ، نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لن يقومَ، وجرٌّ يخصُّ الاسمَ، نحو: بزيدٍ، وجزمٌ يخصُّ الفعلَ، نحو: لم يضربْ.

(علاماتُ الإعرابِ الأصليةِ):

فالرفعُ بالضَّمةِ، والنَّصبُ بالفتحةِ، والجرُّ بالكسرةِ، والجزمُ بحذفِ الحركةِ.

(علاماتُ الإعرابِ الفرعيّةِ):

وما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدَتَينِ: يُنصَبُ بالكسرةِ، نحو: رأيتُ الهنداتِ.

وغيرُ المنصَرِفِ يُجرُّ بالفتحةِ، نحو: بأحمدَ.

وأخُوه، وأبُوه، وحمُوه، وفُوه، وذُو مالٍ، وهنُوهَا تُرفَعُ بالواوِ، وتُنصَبُ بالألفِ، وتجرُّ بالياءِ، نحوُ: قامَ أبُوه، ورأيتُ أبَاه، ومررتُ بأبِيهِ.

والمثنى يرفعُ بالألفِ، ويُنصَبُ، ويُجرُّ[٢] بالياءِ نحوُ: قامَ الزّيدَانِ، ورأيتُ الزَّيدَينِ، ومررتُ بالزَّيدَينِ.

---

(١) لم يذكر المؤلف مكان التغير الإعرابي، وهو الحرف الأخير من الكلمة. وقد جرت عادة النحاة أن يذكروا في حد الإعراب مكان التغير، وهو الحرف الأخير. فأخذ هذا ابن هشام على أبي حيان وانتقده فيه في شرح اللمحة.
والذي يظهر لي: أن عدم تحديد المكان كان مقصوداً من أبي حيان؛ لأنه يرى أن التغير يكون على الحرف الأخير أو ما هو كالأخير، كإعراب الأمثلة الخمسة، وليس مختصاً بالأخير. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان (ص:٣٤). فأطلق التغير هنا ليشمل الأمرين.

(٢) في الأصل: "وتجر". والصواب ما أثبته للمشاكلة.

وجمعُ السَّلامةِ في المذكّرِ يُرفَعُ بالواوِ، ويُنصَبُ ويجرُّ بالياء، نحوُ: قامَ الزَّيدُونَ، ورأيتُ الزَّيدِينَ، ومررتُ بالزَّيدِينَ.

والأمثلةُ الخمسةُ تُرْفَعُ بالنّونِ، وتُجْزمُ وتُنصَبُ بحذفِهَا، نحوُ: يقومَان، وتقُومَان، ويقُومُون، وتقُومُون، وتقومِينَ، ولن يقُوما، ولم يقُوما.

ونحوُ: يغزُو، ويخشَى، ويرمِي تُجزَمُ بحذفِ الواوِ، والألفِ، والياءِ، نحو: لم يغزُ[1]، ولم يخشَ، ولم يرمِ.

(١) ما ذكرته في (ب). وذكر في الأصل: "نحو لم يغزو"، والصواب ما ذكرته.

(بابُ النَّكِرةِ والمعْرِفة)

النَّكرةُ: ما وُضِعَ شائعًا، نحوُ: رجلٌ.

والمعرفةُ: ما وُضِعَ خاصًّا. وهي: مُضْمَرٌ، وعَلَمٌ، ومُبْهَمٌ، ومُعْرَّفٌ بالألفِ واللامِ، ومضافٌ.

المضمرُ نحوُ: أنا، وأنتَ، وهو[١].

والعَلَمُ نحو: زيدٌ، وأسَامةُ[٢]. ويكون منقولًا كـ"جَعْفَرٍ".

---

(١) هذا إيجاز شديد من المؤلف في بيان الضمير، والضمير بإجمال نوعان: مستتر، وبارز، والمستتر نوعان: وجوباً، وجوازاً، والبارز نوعان: متصل، ومنفصل، والمتصل نوعان: ضمائر متصلة للرفع، وضمائر متصلة للنصب والجر، والمنفصل نوعان: ضمائر للرفع، وضمائر للنصب.

وأما تفصيل ما ذكرت فقد ذكرته في قواعد سهلة وتدريبات ممتعة في كتابي: "الأصول الثلاثة في النحو العربي قواعد وتدريبات" (ص: ٧٠). فاظفر به.

(٢) **العلم من حيث المعنى نوعان**:

الأول: علم الشخص، وهو: ما يطلق على مفرد معين. وأشار إليه بالمثال: "زيد".

والثاني: علم الجنس، وهو: ما يطلق على مجموعة معينة. وأشار إليه بالمثال: "أسامة"، فهو يطلق على مجموعة معينة، وهي الأسود، فكل أسد يقال له: أسامة.

• **والفرق بين النوعين**: أنّ الأول معرفة لفظاً ومعنى، وأما الثاني فنكرة في المعنى؛ لأنه لا يراد به مفرداً معيناً، وأما في اللفظ فيعامل معاملة المعرفة، فيخبر عنه فتقول: أسامة أسرع من غيره، ويأتي منه الحال فتقول: هذا أسامة مقبلاً.

ومرتجلًا كـ"غَطَفَانَ"[١].

والمبْهَمُ: ذَا، وذَاكَ، وذَلِكَ، وذَانِ، وذَانِكَ، وذَانّكَ، وذِي، وتيكَ، وتِلكَ، وتَانِ، وتَانِكَ، وتَانّكَ، وأُولَاءِ، وأُوَلاكَ، وأُولَئِكَ.

والمعرّفُ بأل: للعَهدِ، نحوُ: جاءَ القَاضِي[٢]، وللجنسِ، نحو: اسقِنِي الماءَ[٣].

---

(١) **العلم من حيث الوضع نوعان:**

الأول: منقول، وهو: ما سبق له استعمال في غير العلمية، كـ"جعفر" منقول عن اسم النهر الصغير.

والثاني: مرتجل، وهو: ما لم يسبق له استعمال في غير العلمية، كـ"غطفان".

(٢) **"أل" العهدية ثلاثة أنواع:**

الأول: العهد الذكري، وهي: الداخلة على اسم سبق ذكره، كقوله تعالى: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾[النور:٣٥].

الثاني: العهد الذهني، وهي: الداخلة على اسم معهود في الذهن، كقوله تعالى: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾[التوبة:٤٠].

الثالث: العهد الحضوري، وهي: الداخلة على اسم حاضر، كقوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[المائدة:٣].

وبالتالي فالمثال المذكور صالح للثلاثة باعتبارات مختلفة:

إن سبق ذكر للقاضي في الكلام فأل للعهد الذكري، وإن كان معهودا في الذهن بين المتكلم والمخاطب فأل للعهد الذهني، وإن كان حاضراً في المجلس فأل للعهد الحضوري.

(٣) **"أل" الجنسية ثلاثة أنواع:**

الأول: لاستغراق أفراد الجنس حقيقة، نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢﴾[العصر:٢]، أي: جميع أفراد جنس الإنسان.

=

ومــن ذلــك الموصــولات(١): الـذِي، والـتِي، واللّـذَانِ، واللّتَـانِ، والـذِينَ، واللّاتِي، ومَنْ، ومَا، وأَيّ، والأُلى.

وتُوصَلُ بظرفٍ، وبمجرورٍ، وبجملةٍ، نحو: قامَ الذِي عندكَ، أو في الدارِ، أو: خرجَ أبُوهُ.

والمضافُ إلى معرفةٍ، نحوُ: غُلَامُ زيدٍ.

=

الثاني: لاستغراق أفراد الجنس مجازاً، نحو: زيدٌ الرجل عندنا، أي: المستغرق لجميع صفات الرجل. وهذا على سبيل التجوز والمبالغة.

الثالث: لبيان حقيقة الجنس، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[الأنبياء:٣٠]، أي: من حقيقة الماء. وبالتالي فالمثال المذكور للجنس -وهو "الماء"- يصدق على النوع الثالث.

(١) أي: ومن المعرف بأل: الأسماء الموصولة. ومعنى هذا: أنّ الموصولات مُعَرَّفَة بأل لفظاً كـ"الذي"، أو تقديراً وذلك في: "من"، و"ما"، و"أي". والجمهور على أنّ الأسماء الموصولة مُعَرَّفة بالصلة، وأنّ "أل" في الذي وأخواتها زائدة لزوماً.

(بابُ المرفوعاتِ ثمانيةٌ)

الفاعلُ، ويُرْفَعُ بالفعلِ، نحوُ: قامَ زيدٌ، وبالاسمِ، نحوُ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبُوهُ، ولا يتقدم على رافعِهِ.

والمفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ، ويَرتفعُ بالفعلِ، نحوُ: ضُرِبَ زيدٌ، وبالاسمِ، نحو: مررتُ برجلٍ مضرُوبٍ أبُوه.

ويكونُ مفعولًا به، ومصدرًا، وظرفًا، ومجرورًا، نحو: ﴿نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾[1]، ونحو: صِيمَ رمضَانُ، وسِيرَ ميلٌ، وسِيرَ بزيدٍ.

والمبتدأُ، ويكون عامًّا، أو خاصًّا[2].

---

(١) سورة الحاقة (١٣).

(٢) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة.

- **ولا يصح الابتداء بالنكرة إلا في موضعين:**

الأول: إذا دلت على عموم الشمول، نحو: كلٌ يموت، وما رجلٌ قائم، وهل رجلٌ فيكم؟

الثاني: إذا كانت مختصة، كأن تضاف، نحو: كتابُ محمد جميلٌ، أو تُوصف، نحو: رجلٌ كريمٌ في المسجد.

- **فقوله: "عاماً"** يقصد به النكرة الدالة على عموم الشمول.
- **وقوله "خاصاً"** يقصد به أمرين:

الأول: المعرفة، وهي الأصل في المبتدأ.

والثاني: النكرة المختصة، وقد أشار إليهما بقوله: "خاصاً".

فتحصل من ذلك: أنّ المبتدأ من حيث المعنى ثلاثة أنواع: معرفة، وهو الأصل، ونكرة مخصوصة، ونكرة عامة تدل على الشمول.

والخبرُ، يكون مفردًا وجملةً، نحو: زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ خرجَ أخُوه.

وقد يُفْصَلُ بينهما بضميرٍ مرفوعٍ إن كانا معرفتَينِ، أو قَريبَينِ من المعرفةِ، نحو: زيدٌ هو الفاضلُ، وزيدٌ هو أفضلُ من عمرٍو[١].

ويجوزُ في نحو[٢]: زيدٌ ضربتُهُ أنْ تَنْصِبَ، فتقول: زيدًا ضربتُهُ، وتقديره: ضربتُ زيدًا ضربتُهُ.

---

(١) **اختلف النحاة في حقيقة الفصل وإعرابه على قولين:**

الأول: أنّه حرف لا محل له من الإعراب، وهو الصحيح، وعليه يقال: حرف فصل لا ضمير فصل؛ لأنّ الضمائر أسماء.

الثاني: أنّه اسم، وعليه يقال: ضمير فصل.

- **واختلف أصحاب هذا القول في محلّه الإعرابي على مذهبين:**

الأول: أنه اسم لا محل له من الإعراب، وهو قول الخليل.

الثاني: أنه اسم له محل من الإعراب.

- **واختلف أصحاب هذا القول في تحديد محله الإعرابي على قولين:**

الأول: أنّ محلّه باعتبار ما قبله، وهو قول الفراء.

الثاني: أنّ محلّه باعتبار ما بعده، وهو قول الكسائي.

فالموضع في نحو: ﴿كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٧٦﴾[الزخرف:٧٦] رفع على القول الأول، ونصب على القول الثاني.

وفي نحو: **إنّ زيداً هو الفاضل** بالعكس.

وفي نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[المزمل:٢٠] نصبٌ على القولين.

(٢) هذا ما يعرف في كتب النحاة بـ"باب الاشتغال"، وهو: أن يعمل العامل في ضمير اسم سابق، كما مثّل المؤلف رحمه الله.

واسمُ "كان" وأخواتها، وهي: كانَ، وأَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وظَلّ، وباتَ، وليسَ، وصارَ، وما دامَ، وما زالَ، وما انفكَّ، وما فتِئَ، وما برِحَ، **يُرفَعُ بها** المبتدأُ ويُنصَبُ خبرُه، تقول: زيدٌ قائمٌ، فإذا أدخلتَ "كان" قلتَ: كان زيدٌ قائمًا.

ومن باب "كان": أفعالُ المقاربةِ[١]، لكنْ خبرُها يكونُ مضارعًا[٢]، وهي: جَعَلَ، وطَفِقَ، وأَخَذ، وأَنْشأ، وحَرَى، وهَلْهَل، وكادَ، وكَرَبَ، وأَوشَك، وعَسى، واخلَولَقَ، ودَرَى، تقولُ: جعلَ زيدٌ ينظمُ، وعسى زيدٌ أن يخرجَ.

و"ما" النَّافيةُ في لغةِ الحجازيّين تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصبُ الخبرَ، نحوُ: ما زيدٌ قائمًا، ولا تعمل في لغة تميم.

وتَعْمَلُ أيضاً "لا" عملَها، فتقولُ: لا رجلٌ قائمًا.

وخبرُ "إنَّ"، و"أَنَّ"، و"لَكِنَّ"، و"كَأَنَّ"، و"ليتَ"، و"لعَلَّ"، وهي تَنْصِبُ المبتدأَ وتَرْفَعُ خبرَه، تقولُ: زيدٌ منطلقٌ، ثم تُدخِلُ "إنَّ" فتقول: إنَّ زيدًا منطلقٌ.

---

(١) **هذه الأفعال من حيث المعنى ثلاثة أنواع:**

الأول: أفعال المقاربة، وهي: كاد، وكرب، وأوشك.

الثاني: أفعال الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق.

الثالث: أفعال الشروع، وهي: السبعة الباقية التي ذكرها المؤلف.

وإنما سمي الباب بأفعال المقاربة مع أنّها ثلاثة أنواع من باب التغليب، وإنما غلّبت أفعال المقاربة لأنها أشهر أفعال الباب.

(٢) هذا الاستدراك هو العلة في إفراد هذا الباب عن باب كان مع أنّ عملهما واحد، أي: لوجود خصائص معينة لأفعال هذا الباب لا توجد في باب كان، ومنها كون خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلا مضارعاً.

وخبرُ "لا" لنفي الجنس تقولُ: لا رجلَ قائمٌ، ولا غلامَ سفرٍ قادمٌ، ولا طالعًا جبلًا ظاهرٌ، فتَنْصِبُ المبتدأَ، وتَرْفَعُ خبرَه[1].

---

(١) **أنواع اسم "لا" النافية للجنس ثلاثة:**

الأول: أن يكون مضافاً، نحو: لا صاحب برّ ممقوتٌ.

الثاني: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ.

الثالث: أن يكون مفرداً، وهو: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف -وان كان مثنى أو جمعاً-.

- **والجمهور** على أنّ المفرد مبني، والمضاف والشبيه بالمضاف منصوبان.
- **وذهب بعض النحاة** إلى أنّ الثلاثة منصوبة، وإنما حذف التنوين من المفرد للتخفيف، وهو اختيار أبي حيان؛ لأنه أطلق الحكم وقال: «**فتَنْصِبُ المبتدأَ وترفع الخبر**».

(بابُ المنصوباتِ اثنا عشر)

المفعولُ به، وعاملُه فِعلٌ، واسمُ فاعلٍ، ومثالٌ، ومصدرٌ، واسمُ فِعلٍ.

الفِعْلُ، قد يَنْصِبُ واحدًا، نحوُ: ضربتُ زيدًا، واثنين، نحوُ: كسوتُ زيدًا جُبَّةً، وظننتُ زيدًا قائمًا.

ويجري مَجرى "ظنَّ" في نَصْبِ المبتدأ والخبرِ: "زَعَمَ"، و"عَلِمَ"، و"وَجَدَ"، و"حَسِب"، و"خال"، و"صَيّرَ".

ويَنْصِبُ ثلاثةً: "أَعْلَمَ"، و"أَرى"، و"أَنْبَأَ"، و"نبَّأ"، و"أَخْبَرَ"، و"خبَّرَ"، و"حَدّثَ". تقول: أَعْلَمَ زيدٌ عمرًا فرسَك مسرجًا.

واسْمُ الفاعلِ، إنْ كان فيه الألفُ واللامُ عَمِلَ ماضيًا ومستقبلًا وحالًا، نحو: جاءني الضَّاربُ زيدًا أمسِ، أو الآنَ، أو غدًا، وإن لم تكونا فيه لم يعملْ ماضيًا، لا تقولُ: جاءني ضاربٌ زيدًا أمسِ، بل تجبُ إضافتُه، فتقولُ: ضاربُ زيدٍ.

والمثالُ[1]: ما حُوِّلَ عن فَاعِلٍ إلى: فَعَّالٍ، أو فَعُولٍ، أو مِفْعَالٍ، أو فَعِيلٍ، أو فَعِلٍ للمبالغة، وحُكْمُه كاسْمِ الفَاعلِ، تقولُ: هذا ضرَّابٌ زيدًا، وشَرُوبٌ العَسلَ.

والمصْدرُ، يَعْمَلُ مُنَوّنًا، ومُضَافًا، وبالألفِ واللامِ، نحوُ: أعجَبَنِي ضربٌ زيدٌ عمرًا، وضربُ زيدٍ عمرًا، والضَّرْبُ زيدٌ عمرًا.

---

(١) يقصد به: صيغ المبالغة

واسمُ الفِعْلِ[١]، نحوُ: ضَرَابِ زيدًا، ورُوَيدَ زيدًا، أي: اضْرِبْ زيدًا، وأرودْ ٢/ زيدًا[٢].

---

(١) **اسم الفعل هو**: كل كلمة دلت على معنى الفعل ولم تقبل علامته.

- **وبالتالي فهو ثلاثة أنواع:**

الأول: اسم فعل أمر، نحو: صه، بمعنى: اسكت.

الثاني: اسم فعل ماضٍ، نحو: هيهات، بمعنى: بعُد.

الثالث: اسم فعل مضارع، نحو: أفّ، بمعنى: أتوجع.

- **واختلف النحاة في حقيقة هذه الكلمات على ثلاثة أقوال:**

الأول: أنها أسماء تدل على معنى الفعل، وهو قول البصريين، وهو اختيار المؤلف.

الثاني: أنها أفعال، وهو قول الكوفيين.

الثالث: قول ابن صابر وهو: أنها قسم مستقل ليست باسم ولا فعل ولا حرف، وسماها: الخالفة؛ لأنها خالفت أنواع الكلمة الثلاثة المعروفة، وهي: الاسم والفعل والحرف.

- **واختلف في إعرابها على ثلاثة أقوال:**

الأول: لا محلّ لها من الإعراب، قال ابن هشام: «وهو القول الصحيح».

الثاني: لها محل من الإعراب.

- **واختلف أصحاب هذا القول على مذهبين:**

الأول: أنها في محل نصب بما نابت عنه من الفعل.

الثاني: أنها في محل رفع بالابتداء، وفاعلها سد مسد الخبر.

- **والمختار عندي**: أنها أسماء أفعال مبنية لا محلّ لها من الإعراب.

(٢) **أسماء الأفعال من حيث الوضع نوعان:**

الأول: أسماء قياسية، وهي: أن تصوغ من الفعل الثلاثي اسماً على وزن فعالِ، وقد مثل له المؤلف بقوله: "ضرابِ".

الثاني: أسماء أفعال مسموعة، **وهي نوعان:**

=

وإذا سَبَقَ عاملانِ مما تَقَدَّمَ مَعْمُولاً(١) جاز أنْ تُعْمِلَ السابقَ وأنْ تُعْمِلَ المجاورَ، نحوُ: ضربَنِي وضربتُ زيدًا، فعلى إعْمالِ "ضربني" تَرْفَعُ " زيدًا "؛ لأنَّه فاعلٌ، وعلى إعْمالِ "ضربت" تَنْصِبُه؛ لأنّه مَفْعُولٌ.

المنادى، مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ.

فإنْ كان مضافًا، أو مُطوّلًا(٢)، **أو نكرةً لا تُقْصَدُ** نُصِبَ، نحوُ: يا عبدَ اللهِ، ويا طالعًا جبلًا، وقول الأعمى: يا رجلًا خُذْ بيدِي.

وإن كان نكرةً مقصودةً، أو علمًا مفردًا بُنِيَ على ما رُفِعَ به، نحو: يا فقيهُ، ويا زيدُ، ويا زيدَانِ، ويا زيدُون.

وحروف النداء: أ، وآ، وأي، وآي، وأيا، وهيا، ووا، ويا.

تقول في المستغاث: يا لَزَيدٍ لِعَمْرٍو.

وفي المندوبِ: وَازَيدَاهُ، وَاغُلَامَ جَعْفَرَاهُ، وَامَنْ حَفَرَ بِئرَ زَمْزَمَاهُ.

وفي التَّرخِيم: يا جعفَ، ويا غَطَفَ، ويجوز ضمُّه.

=

الأول: منقولة من أصل، ومثل له المؤلف بـ"رويد"، فهو منقول من المصدر "إرواد"، ثم صغر تصغير الترخيم، فأصبحت "رويد".

الثاني: مرتجلة، وهي الأصل في هذا الباب، نحو: صه، وهيهات، وأف. ولم يمثل المؤلف لهذا النوع.

(١) هذا ما يعرف في كتب النحاة بـ"باب التنازع".

(٢) **المراد بالمطوّل**: الشبيه بالمضاف، وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه. وإنما سمي بالمطول لأنّه طال بما اتصل به من تمام معناه، فأشبه المضاف في الإطالة؛ لأنّ المضاف قد طال بالمضاف إليه، لذا أُطلق على المطول في أكثر كتب النحاة بـ:"الشبيه بالمضاف".

ويشبّه باسمِ الفاعلِ المتعدّي(١): **وصفُ الفعل اللازم**، فيَنْصِبُ السببيَّ لا الأجنبيّ، نحوُ: مررتُ بالرَّجلِ الحسَنِ الوَجهَ، أو وجهًا، أو وجهَهُ.

المصدرُ(٢): ما دل على معنى صادرٍ من فاعلٍ، نحو: ضَربٍ، وقَتلٍ.

الظَّرفُ: **لزمانٍ، ومكانٍ**، نحوُ: خَلْفَ، ويَوم، وليلة.

وكلُّ واحدٍ من المصدرِ والظَّرفِ يكونُ مبهمًا، ويكونُ مختصًّا بالألفِ واللامِ، أو بالإضافةِ، أو بالنَّعتِ، نحوُ: الضّربُ، والمكانُ، واليومُ، وضربُ زيدٍ، ومكانُهُ، ويومُهُ، وضَربٌ حسنٌ، ومكانٌ حسنٌ، ويومٌ حسنٌ.

الحال: اسمٌ يُبَيّنُ الهيئةَ، نحوُ: جاء زيدٌ مسرعًا. وشَرطُها: أنْ تكونَ نكرةً، مشتقَّةً، منتقلةً، بعد تمام كلام.

التمييز: اسمٌ يُبيّنُ الذَّاتَ.

منقولًا من فاعلٍ، نحو: تَصَبَّبَ زيدُ عَرَقًا، أصلُه: تَصَبَّبَ عَرَقُ زيدٍ.

ومنقولاً من مفعولٍ، نحوُ: قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾(٣). أصله: وفجّرنَا عيونَ الأرضِ.

---

(١) "المتعدي" ساقطة في (أ)، وثابتة في (ب)، وهو الأقرب؛ لثبوتها في شرح ابن هشام (٢/١٥٦).

(٢) هذا ما يعرف في كتب النحاة بـ"باب المفعول المطلق". والمفعول المطلق هو: المصدر المنصوب المؤكد لعامله، نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤﴾[النساء:١٦٤]، أو المبين لنوعه، نحو: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ ٥٥﴾[الواقعة:٥٥]، أو المبين لعدده، نحو: ضربت زيداً ضربتين. وتبين من التعريف الأنواع الثلاثة للمفعول المطلق.

(٣) سورة القمر (١٢).

وغيرَ منقول، فيجوزُ جرُّه بـ"مِن"، نحوُ: عندي رطلٌ زيتًا، ويجوز: رطلٌ من زيتٍ(١).

المفعولُ معه، منصوبٌ بعد "واوِ" مع(٢)، نحوُ: سرتُ والنيلَ.

ولا يُقَدَّمُ على ناصبه، لا تقولُ: والنيلَ سرتُ.

المفعولُ له: منصوبٌ يجوزُ جرُّه بحرفِ السَّبب، نحوُ: جئتُ محبةً فيكَ، أي: لمحبةٍ فيكَ.

الاستثناءُ: إخراجُ الثَّاني من حُكْمِ الأوّلِ بإلا(٣).

---

(١) هذا التقسيم للتمييز تقسيم غريب، وفيه خلط بين نوعي التمييز المعروفَين، وهما: تمييز الذات "المفرد"، وتمييز النسبة "الجملة".

• **والصواب أن يقال: التمييز نوعان:**

الأول: تمييز مفرد، وهو: المفسر لما انبهم من الذوات "المفردات".

والمفردات المبهمة ثلاثة: عدد، نحو: ﴿أَحَدَعَشَرَكَوْكَبًا﴾[يوسف:٤]، ومقدار، نحو: عندي رطلٌ عسلاً، وشبه مقدار، نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[الزلزلة:٧].

الثاني: تمييز نسبة، وهو: المفسر لما انبهم من الجمل.

• **وهو أربعة أنواع**:

١- **منقول من فاعل**، نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤]، أي: واشتعل شيبُ الرأس.

٢- **منقول من مفعول**، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر:١٢]، أي: وفجرنا عيون الأرض.

٣- **منقول من مبتدأ**، نحو: زيدٌ أحسن وجهاً، أصله: وجه زيد أحسن.

٤- **غير منقول من شيء**، نحو: امتلأ الإناء ماء.

(٢) "منصوب بعد واو مع" ساقطة في الأصل، وثابتة في (ب)، وهو الأقرب؛ لثبوتها في شرح ابن هشام (١٩٤/٢).

(٣) هذه اللفظة في (ب)، وليست في الأصل.

فإن فُرّغَ العاملُ كان على حسبه(١)، نحوُ: ما قام إلا زيدٌ، وما ضربتُ إلا زيدًا، وما مررتُ إلا بزيدٍ.

وإن لم يُفرَّغْ(٢) **والكلامُ مُوجَبٌ**(٣) فالأفصحُ النَّصبُ(٤)، نحوُ: قام القومُ إلا زيدًا، **وإن كان غيرَ مُوجَبٍ**(٥) فالأفصحُ البدلُ(٦)، نحوُ: ما قام القومُ إلا زيدٌ(٧).

---

(١) **الاستثناء المفرغ هو**: أن يكون المستثنى منه غير موجود، ويسمى الاستثناء حينئذ ناقصاً، كما مثل المؤلف. والاستثناء المفرغ لا يكون إلا منفياً، كما في الأمثلة.

(٢) بأن كان المستثنى منه موجوداً، ويسمى الاستثناء حينئذٍ: تاماً.

(٣) **الموجب هو**: غير المنفي.

(٤) **المشهور والمعتمد في كتب النحاة**: أنّ الاستثناء إذا كان تاماً موجباً -كما هو في هذه الحالة- وجب نصب المستثنى، وإنما قال: «فالأفصح» إشارة إلى ما نقله الأخفش من أنّ بعض العرب يجعل الاستثناء من المجرور مجروراً بالحرف، فيقول: مررت بالقوم إلا بزيد. وهذا قليل في الاستعمال، وضعيف في القياس. وذكرُ اللغات الشاذة النادرة أو الإشارة إليها لا يليق بالمختصرات، فكان الأولى الالتزام بالحكم المعتمد، وهو "وجوب نصب المستثنى" في هذه الحالة.

(٥) غير الموجب هو المنفي.

(٦) ويجوز النصب على الاستثناء، فتقول ما قام القوم إلا زيداً.

(٧) **فالخلاصة: أنّ المستثنى بـ(إلا) له ثلاثة أحكام:**

الأول: وجوب النصب على الاستثناء، إذا كان الاستثناء تاماً موجباً نحو: قام القوم إلا زيداً.

الثاني: جواز الأمرين النصب على الاستثناء والإتباع على البدلية، وهو الأفصح، إذا كان الاستثناء تاماً منفيا، نحو: ما قام القوم إلا زيدٌ، ويجوز إلا زيداً.

الثالث: يعرب على حسب موقعه في الجملة، إذا كان الاستثناء ناقصاً منفياً، نحو: ما قام إلا محمد، وما رأيت إلا محمداً.

ويستثنى بـ"غير"، **و "سوى"**، فيُجرّ ما بعدهما، نحوُ: قام القومُ غيرَ زيدٍ، أو سوى زيدٍ[١].

وبـ"ليس"، **و"لا يكون"**، فيُنْصَبُ ما بعدهما على أنّه خبرٌ لهما، نحوُ: قام القومُ ليس زيدًا، أو لا يكون زيدًا.

وبـ"حاشا"، **و"خلا"**، **و"عدا"**، فيَجُوزُ جرُّه ونصبُهُ.

---

(١) وأما إعراب " غير " نفسها فتعرب إعراب المستثنى بإلا، فلها ثلاثة أحكام كأحكام المستثنى بإلا السابقة، وكذلك " سوى " ولكن بحركات مقدرة.

(بابُ المجرورات)

إمَّا بحرفٍ، أو إضافةٍ، أو تبعيّةٍ.

فحروفُ الجرّ: مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعلى، وفي، وحاشا، وخلا، وعدا[١]، ورُبَّ[٢]، ومتى[٣]، ولعلَّ[٤]، وكي[٥]، والباءُ، واللامُ، والكافُ، وحتى، ومذ، ومنذ،

---

(١) "حاشا، وخلا، وعدا" هذه الثلاثة تستعمل حروف جر، فتجر ما بعدها، فتقول: جاء القوم حاشا محمدٍ، وتستعمل أفعالاً فتنصب ما بعدها، فتقول: جاء القوم حاشا محمداً.

(٢) **وهي للتكثير**، كقوله عليه الصلاة والسلام: (يارBّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة)، وتكون للتقليل، نحو: قول الشاعر:

ألا ربّ مولودٍ ليس له أبٌ

وتجر الظّاهرَ كثيراً، بشرط كونه منكراً، موصوفاً، نحو: ربّ رجلٍ صالح لقيته.

وتجر المضمر قليلاً، بشرط كونه مفرداً، مُنكّراً، مُفسَّرا بتمييز بعده مطابقٍ للمقصود، نحو: ربه رجلاً لقيته، وربه امرأةً، وربه رجلين، إلخ.

(٣) وتختص بلغة هذيل، يقولون: أخرجها متى كمّه، أي: من كمّه.

(٤) وتختص بلغة عقيل.

(٥) **يجر بها واحد من أمور ثلاثة:**

الأول: "ما" المصدرية وصلتها، كقول الشاعر:

إذا أنت لـم تنفع فَضُـرّ فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع

الثاني: "ما" الاستفهامية، كقولك لمن قال لك: جئتك أمس: كيمه؟ كما تقول: لمه؟

الثالث: أن المصدرية وصلتها، نحو: جئتك كي تكرمني، والتقدير: كي أن تكرمني، فـ"كي" جارة لـ"أن"؛ لأنهما في تقدير المصدر، والمصدر اسم.

والهاءُ(١)، والهمزةُ لاستفهامٍ أو قطعٍ(٢)، ومُنُ، ومِ، ومُ(٣)، والتاءُ، والفاءُ(٤)، والواوُ، ولولا(٥)، نحو: من زيدٍ، وعن زيدٍ، وشبهه.

وحروفُ القَسَمِ من ذلك: الباءُ، والواوُ، والتاءُ، واللامُ.

---

(١) ولا تدخل إلا على اسم الله تعالى، نحو: ها اللهِ لأفعلنّ. والأظهر ألّا تعد في حروف الجر؛ فإنّ الجار على الأصح حرف القسم المحذوف، وهي سادة مسده لفظاً، كما سدت "الواو" مسد "رب" في:
وليل كموج البحر أرخى سدوله

(٢) **الهمزة الجارّة نوعان**: همزة الاستفهام، وهمزة اسم الله تعالى إذا جعلت همزته همزة قطع، وهو المقصود من قوله: «أو قطع». وكلاهما بمنزلة "ها" في الاختصاص باسم الله تعالى، فتقول في همزة الاستفهام: أاللهِ لتفعلنّ؟ وفي قطع الهمزة: أللهِ لأفعلنّ، ومنه وقرئ شاذاً: ﴿وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ١٠٦﴾[المائدة:١٠٦]، بتنوين ﴿شَهَٰدَةً﴾ وقطع الهمزة.

• **واختلفوا هل الجر بها أو بالحرف المحذوف**، قولان، اختار المؤلف الأول؛ ولذا ذكرها في حروف الجر. والصحيح الذي عليه جمهور النحاة الثاني، ولذلك لم يذكرها كثير من النحاة في حروف الجر.

(٣) "ومُنُ، ومِ، ومُ" الثلاثة حروف جر للقسم، وتختص "من" بجر لفظ "الرب"، و"مِ" و"مُ" بجر لفظ الجلالة "الله".

وقيل: الثلاثة أسماء، وأصلها: "أيمن" المستعمل في القسم، فيكون ما بعدها مجرورا بالإضافة؛ لأنّ "أيمن" اسم.

(٤) هكذا ورد في الأصل وفي (ب)، وجاء على هامش الأصل توضيحاً لاستعمال الفاء في الجر حيث قال: "والفاء تجر لنيابتها مناب رب، وكذلك الواو"، إلخ.

(٥) إذا دخلت على الضمير المتصل فقط، نحو: لولاك، لولاه، لولاي، وهو مذهب سيبويه.

وذهب الأخفش إلى أنّ الضمائر المتصلة بلولا في محل رفع مبتدأ.

وخالفهما المبرد ونفى إثبات مجيء الضمير المتصل بعد لولا أصلاً، وزعم أنّه لحنٌ لا يجوز التكلم به، ونقلُهما حجةٌ عليه.

ويَربطُ القَسَمَ بالمقْسَمِ عليه[1] في النفي "ما"، و"لا"، نحوُ: واللهِ ما خرجَ زيدٌ، وتاللهِ لا يخرجُ عمروٌ، وفي الإيجاب "إنّ"، و"اللام"، نحو: واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ، أو ليَخرُجَنّ عمروٌ.

الإضافةُ: محضةٌ، وتُعَرِّفُ أو تُخَصِّصُ، نحو: غلامُ زيدٍ، وغلامُ رجلٍ.

وغيرُ محضةٍ، ولا تُعَرِّفُ ولا تُخَصِّصُ، وتكونُ في: اسمِ الفاعلِ، نحوُ: ضاربُ زيدٍ، وفي: اسم المفعول، نحوُ: مضروبُ الأبِ، وفي: الصّفةِ المشبّهةِ، نحوُ: حَسَنُ الوجهِ، وفي أفعلِ التَّفضيلِ، نحوُ: أفضلُ القومِ.

(١) يقصد بالقسم: جملة القسم، ويقصد بالمقسم عليه: جواب القسم، فقولنا: والله ما قام زيد جملة القسم "والله"؛ لأنّ التقدير: أقسم والله، وجملة الجواب: "ما قام زيد"، فلما اجتمعت جملتان مترابطتان من جهة المعنى احتاجت الجملة الثانية لرابط يربطها بالأولى. وقد ذكر المؤلف أربعة حروف تربط الجواب بالقسم، وهي: ما، ولا، وإنّ، واللام.

(بابُ التَّوابع)

النَّعْتُ، هو: التَّابعُ المشْتَقُّ أو المقدَّرُ بالمشتقّ(١)، نحوُ: قام زيدٌ الفاضلُ، وجاء زيدٌ الأسدُ.

فإن كان للأول(٢) تَبِعَهُ في أَرْبعةٍ من عَشَرةٍ، في: واحدٍ من ألقاب الإعراب، وفي واحدٍ من التَّعريفِ والتَّنكيرِ، وفي واحدٍ من التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، وفي واحدٍ من الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمع.

وإن كان للثاني(٣) تَبِعَهُ في اثنينِ من خمسةٍ: واحدٍ من ألقابِ الإعرابِ، وواحدٍ من التَّعريفِ والتَّنكيرِ، نحوُ: مررتُ بامرأتَينِ قائمٍ أبوهما(٤).

---

(١) ذكر ابن هشام في أوضح المسالك (ص: ٢٦٠) ثلاثة أمور تقدر بالمشتق، وهي: أسماء الإشارة، وذو بمعنى: صاحب، وأسماء النّسب، تقول: مررت بزيد هذا، وبرجل ذي مال، وبرجل دمشقي؛ لأنّ معناها: الحاضر، وصاحب مال، ومنسوب إلى دمشق.

وذكر في شرح اللمحة البدرية (٢/٢٧٧) أربعة أخرى، وهي: الاسم الجامد الدال على معنى فيما أجري عليه، نحو: أسد في المثال الذي ذكره المؤلف، فإنّه دال على معنى الشجاعة. والظرف، والجار والمجرور، والجملة.

والثلاثة الأخيرة تكون نعوتاً بعد النكرات، نحو: مررت بطائر فوق غصن، وبرجل من بني تميم، وبرجل قام أبوه، فإن المعنى: كائن فوق غصن، كائن من بني تميم، وقائم أبوه.

(٢) يريد به: النعت الحقيقي، وهو: الذي يرفع ضميراً مستتراً، نحو: جاء محمدٌ الكريم.

(٣) يريد به: النعت السببي، وهو: الذي يرفع اسماً ظاهراً متصلاً بضمير يعود على الأول، نحو: جاء محمدٌ الكريم أبوه.

(٤) وأما الخمسة الباقية -وهي التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع- فحكمه حكم الفعل، فيلزم الإفراد، ويذكر ويؤنث بحسب مرفوعه، فتقول: جاء محمد الكريم أبوه، والكريمة أمه، والكريم أبواه.

التَّوكيدُ: (**تابعٌ بألفاظٍ مخصوصةٍ**)[١]، **وهي**: **للمذكّرِ**: نَفْسُه، عَيْنُه، كُلُّه، أجمَعُ، أكتَعُ، أبصَعُ، أبتَعُ.

وللمُؤنّثةِ: نَفْسُها، عَيْنُها، كُلُّها، جَمْعَاء، كَتعَاءَ، بَصعَاء، بَتْعَاءَ.

وللاثنين: أنفسُهُما، أعينُهُما، كِلاهُما، كِلتَاهما.

وللمــذكَّرِينَ العــاقِلِينَ[٢]: أنفسُــهم، أعيــنُهم، كلّهــم، أجمعُــون، أكتعُــون، أبصعُون، أبتعُون.

وللمؤنثاتِ: أنفسُهنّ، أعينُهنّ، كُلُّهنّ، جُمَعُ، كُتَعُ، بُصَعُ، بُتَعُ.

البدلُ: تابعٌ يُعْتَمَدُ عليه في نسبةِ الإسنادِ إليه[٣].

وهو: **بَدلُ كُلٍّ من كُلٍّ**، نحوُ: جاء زيدٌ أخُوكَ.

وبدلُ بعضٍ من كلٍّ، نحوُ: أكلتُ الرَّغيفَ ثُلُثَهُ.

وبدلُ اشْتمالٍ، نحوُ: نفعني زيدٌ عِلْمُهُ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط في (أ) ومذكور بعد "أجمع"، والصواب ما أثبته من شرح ابن هشام على اللمحة (٢/٢٨٤).

(٢) "العاقلين" ساقط في (أ)، والصواب ما أثبته من (ب)، ويؤيده نسخة الشرح.

(٣) هذا التعريف ساقط في (أ)، والأظهر ما أثبته من (ب)؛ لوجوده أيضا في شرح اللمحة لابن هشام (٢/٢٩٤).

قوله: «**يعتمد عليه**» يعني: أنّ البدل هو المقصود بالحكم، وإنما ذكر المبدل منه توطئة له. وفائدة التوطئة: أنّ الحكم يستفيد بها فضل تقوية وتقرير؛ لأنّه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتين.

وهو على نِيَّةِ تَكْرَارِ العاملِ، فإن كان حرفَ جَرٍّ[١] جاز إظهاره، نحوُ: مررتُ بزيدٍ بأخِيكَ[٢].

عَطْفُ البيان، نحوُ: جاءَ أبو حفصٍ عمرُ، ويكون أشهر من الأول[٣].

عطفُ النَّسَقِ: أنْ تَعْطِفَ المفردَ على المفردِ[٤]، أو الجملةَ على الجملةِ[٥] بالواوِ، أو بالفاءِ، أو بـ"ثُمَّ"، أو بـ"حتّى".

---

(١) أي: العامل المنوي.

(٢) **اختلف النحاة: هل البدل على نية تكرار العامل أم لا؟ على مذهبين:**

المذهب الأول: أنّه على نية تكرار العامل، وهو قول أكثر النحويين.

• واختلف هؤلاء: هل تصرح العرب بالعامل المنوي مطلقاً أو بشرط أن يكون جاراً؟ على قولين:

الأول: أنهم يصرحون به مطلقاً.

الثاني: إنما يصرح بالعامل إذا كان جاراً، وهو مقتضى كلام المؤلف.

المذهب الثاني: أنّ العامل فيه هو العامل في الأول، وهو اختيار المبرد، والظاهر من كلام سيبويه.

(٣) اشتراط كون عطف البيان أشهر من المتبوع هو رأي الجرجاني والزمخشري وابن عصفور، واختاره المؤلف.

وعلل ابن عصفور هذا الشرط: بأنّ الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به، وعدم الإتيان بما هو دونه.

والذي عليه جمهور النحاة عدم اشتراط ذلك.

(٤) **عطف المفرد على المفرد أربعة أنواع:**

الأول: عطف الاسم على الاسم، نحو: جاء زيد وخالد.

الثاني: عطف فعل على فعل، نحو: قام محمد وانطلق.

الثالث: عطف الاسم على الفعل، بشرط كون الاسم شبيهاً بالفعل، نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[الأنعام:٩٥].

الرابع: عطف الفعل على الاسم بالشرط السابق، نحو: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾﴾[العاديات:٣-٤].

(٥) **عطف الجملة على الجملة أربعة أنواع:**

الأول: عطف الاسمية على الاسمية، نحو: زيد أبوه قائم وأخوه قاعد.

الثاني: عطف الفعلية على الفعلية، نحو: زيد قام أبوه وقعد أخوه.

الثالث: عطف الاسمية على الفعلية، نحو: قام محمد ومحمد قعد.

=

وهذه الأربعةُ تُشَرِّكُ الثَّاني مع الأوَّلِ في الحكمِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ وعَمروٌ، أو فعَمروٌ، أو ثم عَمروٌ، أو قَدِمَ الحجّاجُ حتى المشَاةُ.

ومن حُروفِ العَطفِ(١): أو، وأم، ولا، وبل، ولكنْ(٢).

=

الرابع: عطف الفعلية على الاسمية، نحو: محمد ذهب وقعد صالح.

• فأما الأول والثاني فيجوزان بلا خلاف.

• **وأما الثالث والرابع ففيهما خلاف على ثلاثة أقوال:**

الأول: الجواز مطلقاً، وهو الصحيح. **الثاني**: المنع مطلقاً.

الثالث: الجواز إذا كان العطف بالواو فقط، وهو رأي ابن جني في سر صناعة الإعراب.

(١) إنما فصلها عما قبلها لأنها لا تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم، فهذه الحروف تتفق مع ما قبلها في التشريك في الإعراب، وتختلف مع ما قبلها في التشريك في الحكم.

(٢) **الخلاصة: أنّ حروف العطف قسمان:**

الأول: حروف تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والحكم، وهي: الواوِ، والفاءِ، وثُمَّ، وحتّى.

الثاني: حروف تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب دون الحكم، وهي: أو، وأم، ولا، وبل، ولكنْ.

قال ابن هشام في شرح اللمحة (٢/٣٢٠): «وما اختاره المؤلف من أنّ "أو" و"أم" يشتركان في الإعراب دون الحكم هو المشهور في التصانيف، والصحيح خلافه».

• **وأقول: وعلى الصحيح فحكم "لا" و"بل" و"لكن" كالتالي:**

حكم "لا": تأتي بعد الخبر المثبت، وبعد الأمر، فينتفي عما بعدها ما ثبت لما قبلها، نحو: قام زيدٌ لا عمرو، والأمر، مثل: اضرب زيداً لا عمراً.

حكم "بل": تأتي بعد النفي، والنهي، والأمر، والإثبات:

فإن جاءت بعد النفي، والنهي يثبت لما بعدها ما انتفى عما قبلها، نحو: ما قام زيد بل خالدٌ، ولا يقم زيد بل خالد.

وإن جاءت بعد الأمر، والإثبات يثبت الحكم لما قبلها وينتفي عما بعدها، نحو: أكرم زيداً لا خالداً، وجاء محمد لا صالح.

حكم "لكن": تأتي بعد النفي والنهي خاصة، فيثبت لما بعدها ما انتفى عما قبلها، نحو: ما قام زيد لكن خالدٌ، ولا يقم زيد لكن خالد.

(بابُ الفعلِ)

ماضٍ، ويُبنى على الفَتحِ، نحوُ: قَعَدَ(١).

وأمرٌ، ويُبنى على السّكونِ، نحوُ: اقعدْ(٢).

ومضارعٌ، وهو معربٌ(٣)، نحوُ: يخرجُ، ولن يخرجَ، ولم يخرجْ(٤).

---

(١) بناء الماضي على الفتح هو الأصل، إلا إذا اتصل بواو الجماعة فيبنى على الضم، نحو: قعدوا، أو ضمير رفع متحرك فيبنى على السكون، نحو: قعدتُ. فالماضي مبني دائماً، وله ثلاث حالات كما بينت.

(٢) بناء الأمر على السكون هو الأصل، إلا إذا كان معتلّ الآخر فيبنى على حذف حرف العلة، نحو: ادعُ، أو متصلاً بضمير رفع ساكن فيبنى على حذف النون، نحو: ذاكروا يا طلاب، أو بنون التوكيد، نحو: اذهبَنَّ. فالأمر مبني دائماً، وله أربع حالات كما بينت.

(٣) المضارع معرب، إلا إذا اتصل بنون النسوة فيبنى على السكون، نحو: الطالبات يذاكرن الدرس، أو اتصل بنون التوكيد المباشرة فيبنى على الفتح، نحو: ليقومَنَّ.

(٤) **المضارع المعرب نوعان**:

الأول: معرب بالحركات، وهو: كل مضارع معرب لم يتصل بضمير رفع ساكن، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجزم بالسكون، إلا إذا كان معتلَّ الآخر فيجزم بحذف حرف العلة، نحو: يذهبُ، لن يذهبَ، لم يذهبْ، لم يدعُ.

الثاني: معرب بالحرف، وهو: كل مضارع معرب اتصل بضمير رفع ساكن، فيرفع بثبوت النون، وينصب ويجزم بحذفها، نحو: يذهبون، لن يذهبَوا، لم يذهبوا.

وتبين مما ذكرت أنّ المؤلف اقتصر على المضارع المعرب دون المبني، وعلى المعرب بالحركات دون المعرب بالحرف، ولم يمثل على المجزوم بحذف حرف العلة.

وإعراب الأفعال الثلاثة تجده بقواعد سهلة وتطبيقات ممتعة في كتابي: "الأصول الثلاثة في النحو العربي".

والفعلُ متصرفٌ، وهو: ما اختلفت ٣/ بنيتُه لاختلافِ زمانِه، نحوُ: قامَ، يقومُ، قُمْ.

وجامدٌ، وهو: ما لزم بناءً واحدًا. وهو: ليس، وعسى، وقد تقدّما، ونِعْمَ، وبِئْسَ، وحَبَّذَا، وفِعلُ التَّعجب.

أمّا "نِعْمَ" و"بِئْسَ" ففاعلُهما:

إمّا بالألفِ واللامِ، نحوُ: نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ.

وإمّا بالإضافةِ إلى ما هما فيه، نحوُ: بئسَ غلامُ السَّفرِ زيدٌ.

وإمّا مضمرٌ يُفَسّرُ بنكرةٍ، نحوُ: زيدٌ نعمَ رجلًا.

وأمّا "حبّذَا" فأصلُها: "حَبُب ذَا"، فتقولُ: حَبَّذَا زيدٌ: "حَبّ": فعلٌ ماضٍ، و"ذَا": فاعلٌ به، وهو اسمُ إشارةٍ، و"زيدٌ": مبتدأ.

وأمّا فِعلُ التَّعجّب(١) فنحوُ: ما أحسنَ زيدًا، وأحسِنْ بزيدٍ، تقديره: شيءٌ حسَّنَ زيدًا.

فـ"ما" مبتدأ، و"**أحسنَ**": فعلٌ ماضٍ(٢)، و"**زيدًا**": مفعولٌ بهِ.

و"**أحسِنْ**": فعلُ أمرٍ، و"**بزيدٍ**": جارّ ومجرورٌ في موضعِ الفاعلِ بأحسِن(٣).

---

(١) كان الأفضل أن يقول: فعلا التعجب؛ لأنهما فعلان، كما سيذكر.

(٢) والفاعل ضمير مستتر وجوباً.

(٣) **أجمع النحاة** على أنّ صيغة "أفعلْ به" فعلٌ لفظه أمرٌ.

- **واختلفوا في معناه على قولين:**

الأول: أنّ صيغة "أفعل به" فعل أمر لفظاً لا معنى، وعليه فالجار والمجرور في موضع الفاعل، وهو اختيار المؤلف.

=

ومعنى: أحسِنْ: أحسَنَ، وهو أمرٌ بمعنى الخبر.

والمضارعُ، مرفوعٌ.

ويُنصَبُ بـ: أنْ، ولنْ، وكي، وإذنْ[١]، نحوُ: أَنْ أقرَأَ، ولن أَخْرُجَ، وكي أَعْلَمَ، وإِذَنْ أغضبَ.

ويُجزَمُ بـ: لم، ولما، ولا للترك، ولامِ الطَّلب، نحوُ: لم يقُمْ، لما يقمْ، لا تضربْ، لِيخرجْ زيدٌ.

وتَجْزِمُ فِعْلَين بـ: إنْ، وإذْمَا، ومَنْ، وما، ومَهْمَا، وأيّ، ومتى، وأيّانَ، وأينَ، وأنَّى، وحيثُمَا، نحوُ: إنْ تخرجْ أخرجْ، وإذْمَا تقمْ أقمْ، ومَنْ تُكرمْ أكرمْ، وما تعلمْ أعلمْ، ومهما تضربْ أضربْ، وأيًّا تدعُ أدعُ، ومتى تخرجْ أخرجْ، وأيّانَ تركبْ أركبْ، وأينَ تجلسْ أجلسْ، وأنّى تتوجهْ أتوجهْ، وحيثُمَا تقعدْ أقعدْ.

=

الثاني: أنّ صيغة "أفعل به" فعل أمر لفظاً ومعنى، وعليه يكون الفاعل ضميراً مستترا تقديره أنت، والجار والمجرور متعلقان بالفعل.

(١) النصب بـ"لنْ، وكي، وإذنْ" لا يكون إلا وهي ظاهرة.

- **وأما "أن" فتنصب ظاهرة، وتنصب مضمرة بعد حروف معينة، منها:**

- لا م التعليل، نحو: ذاكر لتنجح.
- ولام الجحود، نحو: ما كان محمد ليهمل.
- وحتى، نحو: ذاكر حتى تنجح.
- وكي إذا جعلتها حرف جر، نحو: حافظ على الصلاة كي تفلح. إن جعلت "كي" مصدرية نصبت بها، وإن جعلتها حرف جر نصبت الفعل بأن مضمرة بعد كي.

(بابُ غيرِ المنصَرِف)

لا يُنوَّنُ ولا يُكْسَرُ(١).

فإنْ أُضيفَ، أو دَخَلَته الألفُ واللامُ كُسِرَ، نحوُ: بإِبْرَاهِيمِكُمْ، وبالأبيضِ.

والعللُ المانعةُ يجمعها قولك:

أنّــثْ وزدْ واجمــعْ وزنْ وعَــرّف   واعْدل واعجِم ولتركّب وَصِف(٢)

فالتّأنيثُ اللازمُ(٣)، **والجمعُ المتناهي**(٤) كلٌ منهما يَسْتَقِلُّ مانعًا، نحوُ: بحمراءَ، وبدراهمَ.

وغيرُهما من العِللِ لا يُؤثِّر إلا مع علةٍ أخرى:

فالتَّأنيثُ غيرُ اللازم يَمنعُ مع العَلميّة، نحوُ: بفاطمةَ، إلا في نحوِ: هند(٥)، فيَجوزُ الصَّرف.

---

(١) هذا حكم الممنوع من الصرف.

(٢) قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية (٢/٣٥١): «وأرشق منه قول الشاعر:

اجْمَــعْ وزنْ عــادلاً أنّــثْ بمعرفــةٍ   ركّبْ وزد عُجْمَةً فالوَصْفُ قد كَمُلا».

(٣) المراد بالتأنيث اللازم: ألف التأنيث المقصورة، نحو: حبلى، والممدودة، نحو: صحراء. ومعنى كونه تأنيثاً لازماً: أنه لا يزايل الكلمة التي هو فيها، بخلاف التأنيث بالتاء فإنّك تقول في قائمة ومسلمة: قائم ومسلم، إذا أردت المذكر.

(٤) وهو: كل جمع تكسير جاء بعد ألف الجمع فيه حرفان، نحو: مساجد، وسلاسل، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، نحو: مصابيح، وتماثيل.

(٥) وهو: كل مؤنث ثلاثي ساكن الوسط. ومثل هند: دعْد، فيجوز فيه الصرف وعدمه.

والوصفُ:

معَ الوزنِ، نحوُ: مررتُ برجلٍ أبيضَ.

ومعَ العَدْلِ، نحوُ: برجالٍ مَوْحَدَ.

ومعَ الزّيادة، نحوُ: برجلٍ سكرانَ.

والعَلَمِيّةُ:

معَ التركيبِ، نحوُ: بمعدِي كرب.

ومعَ العَدلِ، نحو: بعُمَرَ.

ومعَ الوزنِ، نحوُ: بأحمدَ.

ومعَ الزّيادةِ، نحوُ: بحسَّانَ[1].

ومعَ العُجْمةِ، نحوُ: بإبراهيمَ، إلا في نحو: نوحٍ[2]، فيَجبُ الصَّرفُ[3].

---

(١) حسّان ممنوع من الصرف على أنّه من: الحسّ، فالألف والنون زائدتان، وإن قلنا: إنّه من الحسن فمصروف؛ لأنّ النون حينئذٍ أصلية.

(٢) لأنّه ثلاثي، وشرط منع الأعجمي أن يزيد على الثلاثة. وقيل: إن كان ثلاثياً جاز الصرف وعدمه،

(٣) **فالخلاصة: أنّ الممنوع من الصرف نوعان:**

- **الأول: ممنوع لعلة واحدة، وهو أمران:**

١- المختوم بألف التأنيث المقصورة، نحو: حبلى، أو الممدودة، نحو: حمراء.

٢- جمع التكسير: إذا كان ما بعد حرف الجمع فيه حرفان، نحو: مساجد، أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: مصابيح.

- **الثاني: ممنوع لعلتين، وهو نوعان:**

الأول: العلم، ويمنع من الصرف في ستة مواضع:

١- إذا كان مؤنثاً معنوياً، نحو: زينب، أو بالتاء، نحو: عائشة.

=

=

٢- إذا كان على وزن الفعل، نحو: أحمد، وتغلب.

٣- إذا كان معدولاً، نحو: عُمَر.

٤- إذا كان مزيداً بالألف والنون، نحو: سلمان، وعِمران.

٥- إذا كان أعجميّاً، نحو: إبراهيم، وإسماعيل.

٦- إذا كان مركّباً مزجيّاً، نحو: بعلبك، وحضرموت.

والثاني: الوصف، ويمنع من الصرف في ثلاثة مواضع:

١- إذا كان على وزن "أفعل"، نحو: أحمر.

٢- إذا كان مزيداً بالألف والنون، نحو: غضبان، وعطشان.

٣- إذا كان معدولاً، ويختص بنوعين: الأول: لفظة "أُخَر"، والثاني: العدد على وزن "مَفْعَل" و"فُعَال"، من الواحد إلى الأربعة.

وقد رتبت الممنوع من الصرف في قواعد سهلة وتدريبات ممتعة في كتابي: "الأصول الثلاثة في النحو العربي".

فصلٌ (في التأنيثِ)

تَثْبُتُ علامةُ التَّأنيثِ في فِعْلِ المؤنّثِ(١)، نحوُ: قامتْ هندُ(٢).

فإنْ كان التّأنيثُ مجازاً(٣) **ورَفَعَ الفِعْلُ ظاهراً** جاز إثباتُها وحذفُها(٤)، نحوُ:طلعتْ الشَّمسُ، وطلعَ الشَّمسُ(٥).

وفي باب العدد تَثْبُتُ في المذكّر وتَسْقُطُ في المؤنّث من ثلاثةٍ إلى عَشَرةٍ، فتقول: قامَ ثلاثةُ رجالٍ، وثلاثُ جَوارٍ.

---

(١) يؤنث الفعل الماضي بتاء في آخره، كما مثل.

وأما المضارع فبتاء في أوله، نحو: تقوم هند.

(٢) يعني: يجب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنّثاً حقيقياً، كما مثل.

والمؤنث الحقيقي هو: كل ما يلد أو يبيض. وقيل: هو كل ما ثبت له في الوجود ذَكَرٌ من نوعه.

(٣) في "ب": مجازياً، إلخ.

(٤) فإن رفع ضمير المؤنث المستتر وجب التأنيث، نحو: الشمس طلعت.

(٥) **الخلاصة لكلام المؤلف:**

- **يجب تأنيث الفعل في حالتين:**

الأولى: إذا كان مؤنّثاً حقيقياً، نحو: قامت هند.

الثانية: إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً، نحو: الشمس طلعت.

- **ويجوز التأنيث وعدمه** إذا كان الفاعل مؤنّثاً حقيقيّاً ظاهراً، نحو: طلعت الشمس، ويجوز: طلع الشمس.

وتقولَ في المركَّب: قامَ ثلاثةَ عَشَرَ رجلًا، وثلاثَ عَشَرَةَ جاريةً، فتبنيهما على الفتح، و"رجلًا" و"جاريةً " تمييزان[1].

---

(١) **الخلاصة في تأنيث العدد:**

- **ألفاظ العدد من حيث التذكير والتأنيث ثلاثة أنواع:**

الأول: يطابق العدد المعدود في التذكير والتأنيث، وهو: الواحد والاثنان، وما كان على صيغة فاعل، تقول في المذكر: واحد، واثنان، وثانٍ، وثالث، وفي المؤنّث: واحدة، واثنتان، وثانية، وثالثة.

الثاني: يخالف العدد المعدود، وهو من ثلاثة إلى تسعة، تقول: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة.

الثالث: ما له حالتان، وهو "العشرة".

فالحالة الأولى: الموافقة، إذا كان مركّباً، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة.

والحالة الثانية: المخالفة، إذا كان مفرداً، نحو: عشرة رجال، وعشر نسوة.

وتبين مما ذكر: أنّ قول المؤلف: «وفي باب العدد تَثْبُتُ في المذكّر وتَسْقُطُ في المؤنّث من ثلاثةٍ إلى عَشَرةٍ» ليس على إطلاقه، بل العشرة فيها تفصيل كما ذكرت. فإدخال المؤلف لفظ "عشرة" في حكم ما دونها إلى الثلاثة فيه نظر.

فصلٌ (في البناء)

البناءُ: ألّا تَتَغَيَّر الكلمةُ لِعَاملٍ(١).

والحروفُ كُلُّها مَبْنِيّةٌ.

والأفعالُ سَبقَ حُكْمُها(٢).

والأسماءُ أكثرُها معربٌ، ومنه مبنِيٌّ كأسماء الشَّرطِ، والاستفهامِ، والإشارةِ، والموصولاتِ(٣).

وقد يَجبُ البناءُ(٤)، نحوُ: قامَ هذَا.

---

(١) الذي عليه النحاة في تعريف البناء تقييد البناء بآخر الكلمة، والمؤلف هنا أطلق ولم يقيّد، وقد علل صنيعه هذا في كتابه "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" (ص:١٥٨) بقوله: «إنما قال: "الكلمة" ولم يقل: آخر الكلمة لأنّ من المبنيات ما هو على حرف واحد -كالكاف في أكرمتك، فلا يتحقق له آخر، فأطلق الكلمة ليشمل ما له آخر، وما لا يتحقق له آخر».

(٢) الذي سبق ذكره: أنّ الأفعال المبنية نوعان: الماضي، والأمر. والصحيح أنّ الأفعال المبنية ثلاثة أنواع: الماضي، والأمر، والمضارع المتصل بنون التوكيد المباشرة، أو بنون النسوة.

(٣) يستثنى من أسماء الشرط والاستفهام: "أيّ"، فإنّها معربة.

ومن أسماء الإشارة: المثنّى، فإنه يعرب إعراب المثنى.

ومن الأسماء الموصولة: المثنّى، وأيّ.

وقد ذكرت المبني والمعرب من الأسماء في قواعد سهلة وواضحة وتدريبات ممتعة في كتابي: "الأصول الثلاثة في النحو العربي".

(٤) المبني وجوباً: جميع الحروف، والأفعال المبنية، وأسماء الأفعال، والضمائر، والمبني من أسماء الاستفهام، والشرط، والإشارة، والموصول.

وقـد يجـوزُ[١]، نحـوُ: قولـه تعـالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[٢]. قُـرِئَ بفـتحِ المـيمِ وجَرِّها[٣].

(١) البناء الجائز كبناء أسماء الزمان؛ لإضافتها إلى "إذ"، كما مثل المؤلف، أو إضافتها إلى الجملة، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[المائدة:١١٩]. قرئ: "يوم"، بالرفع والفتح.

(٢) سورة هود (٦٦).

(٣) قرأ نافع والكسائي بفتح الميم، وقرأ بقية السبعة بكسر الميم. التيسير في القراءات السبع (ص:١٢٥).

فصلٌ (في الوقف)

الوقفُ على الاسمِ المؤنّثِ بالتّاءِ يكونُ بإبدالها هاءً.

وعلى الاسمِ الصَّحيحِ الآخرِ المرفوعِ بالسّكونِ، وبالرَّوْمِ(١)، وبالإشمام(٢).

وعلى المجرورِ بالسّكون، وبالرَّوْمِ(٣).

وعلى المنصوبِ غيرِ المنوّنِ بالسّكون.

وعلى المنوّنِ بإبدال تنوينِهِ ألفًا.

وعلى المقصور بالألف.

وعلى المنقوصِ المنوّنِ غيرِ المنصوبِ بحذفِ الياء، إلا في "مُري" اسمُ فاعل من "أرى"، فلا تُحْذَفُ الياءُ(٤).

---

(١) الوقف بالروم هو: عبارة عن أن ينطق بالضمة والكسرة الموقوف عليهما بصوت خفي يدركه القريب دون البعيد. وأجازه سيبويه في المفتوح أيضاً. شرح اللمحة البدرية لابن هشام (٢/٣٨٤).

(٢) الوقف بالإشمام هو: عبارة عن أن تضم الشفتين بعد إسكان المضموم. شرح اللمحة البدرية لابن هشام (٢/٣٨٥).

(٣) "وبالروم" ساقطة في (أ).

(٤) **المراد**: أنّ المنقوص المنون غير المنصوب يوقف عليه بحذف الياء، إلا إذا كان الحذف يؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين، نحو: "مُرِي" اسمُ فاعلٍ من المضارع "أرى"، فلا تُحذف الياء.

- **ولتوضيحه أقول:**

اسم الفاعل من المضارع يكون بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً، ويُكسَرُ ما قبل الآخر.

فاسم الفاعل من الفعل المضارع "أرى" هو "مُري" بإبدال الهمزة ميماً مضمومةً وكَسْرِ الراءِ وقَلْبِ الألفِ ياءً لمناسبة الكسرة، فأصبح منقوصاً. **فإذا قلتَ في الوقف: "مُر"** بحذف الياء كما تقول: "**قاض**" فقد أبقيت الاسم على حرفين، والأصلُ ألا يقل الاسم عن ثلاثة أحرف لفظاً أو تقديراً.

- **وعليه فالصواب أن تقول في الوقف:** أنا مُري، ولا تقل: أنا مُر. والله أعلم.

وكذلك لا تُحْذَفُ من المنقوص غيرِ المنوّن[١] [٢].

---

(١) **خلاصة في الوقف:**

• **الوقف على الكلمة يكون بواحد من سبعة أشياء:**

الأول: الإسكان، وهو الأصل، كالوقف على الصحيح المرفوع أو المجرور، نحو: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ.

الثاني: الإبدال، كالوقف على تاء التأنيث بالهاء، وعلى الاسم المنصوب المنون، ونون التوكيد الخفيفة، ونون إذاً بالألف، فتقول في الوقف على شجرة: شجره، وفي "زيداً" زيدا، وفي لنسفعاً: لنسفعا، وفي إذاً: إذا.

الثالث: الحذف، كالوقف على منقوص منون غير منصوب فإنك تحذف ياءه، فتقول في الوقف: هذا قاض، ومررت بقاض.

الرابع: النَّقل، وضابطه: أن يكون الموقوف عليه محرّكاً بالضمة أو الكسرة وما قبله ساكناً، فتنقل حركة المتحرك إلى ذلك الساكن، فتقول في الوقف على بَكْر: هذا بكُرْ، وسلمت على بكِرْ. وللوقف بالنقل شروط مذكورة بالتفصيل في "شرح اللمحة البدرية" لابن هشام (٢/٣٨١).

الخامس: التّضعيف، فتقول: هذا خالدّ، بشرط ألا يكون الموقوف عليه همزة، نحو: يقرأ، وألا يكون معتلاً، نحو: القاضي، ولا تالياً لسكون، نحو: بكْر.

السادس: الرّوم، وذلك في الوقف على الاسم الصحيح المرفوع أو المجرور. وهو: عبارة عن أن ينطق بالضمة أو الكسرة الموقوف عليهما بصوت خفي يدركه القريب دون البعيد.

السابع: الإشمام، ويكون في الاسم الصحيح المرفوع. وهو: عبارة عن أن تضم الشفتين بعد إسكان المضموم.

• **فتبين مما ذكر** أنَّ الخمسة الأُول تتعلق بالكتابة والنطق، وأما الأخيران فبالنطق فقط.

(٢) في (أ) جاء في الختام: "والحمد للهِ رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه الأكرمين، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين".

وفي (ب) جاء الختام: "تم وكمل. والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده".

والخاتمتان من عمل النساخ، وليستا من المتن. والله أعلم.

ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- أبو حيان النحوي، للدكتورة خديجة الحديثي، دار النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ.

٣- الإحاطة في أخبار غرناطة، لابن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين.

٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٧- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٩- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٠- التـذييل والتكميـل في شـرح التسـهيل، لأبي حيـان، تحقيـق: حسـن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١١- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشـي، تحقيـق: عبدالله ربيع وسـيد عبدالعزيز، مؤسسة قرطبة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

١٢- التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح، لمحمد إدريس الكاندهلوي، مجلس إشاعة العلوم الكائن بحيدر آباد الدكن، مطبعة الاعتدال، دمشق.

١٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٤- التوطئة، للشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.

١٥- التيسـير في القـراءات السـبع، لأبي عمـرو الـداني، دار الكتـاب العـربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.

١٦- الحاشـية المصرية على مغني اللبيـب، للدماميني، تحقيـق: فاطمـة عـائض السالمي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.

١٧- الـدرر الكامنـة في أعيـان المائـة الثامنـة، لابـن حجـر العسـقلاني، تحقيـق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.

١٨- شـرح العقيـدة الطحاويـة، لابـن أبي العـز، تحقيـق: د/ عبدالمحسـن التركـي والشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥هـ.

١٩- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشام، تحقيق: الدكتور صلاح راوي، الطبعة الثانية.

٢٠- شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٢١- شرح المنار في أصول الفقه، لعبداللطيف بن فرشة، تحقيق: إلياس قبلان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
٢٢- صحيح مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٧هـ.
٢٣- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح الحلو، مطبعة هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٤- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق: د. عبدالعليم خان، دار الندوة الحديثة، ١٩٨٧م.
٢٥- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة الخانجي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
٢٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٧- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٨- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٢٩- معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.

٣٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٣١- المقتصد في شرح التكملة، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد الدويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٣٢- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سيدني جليزر، أضواء السلف.
٣٣- نفح الطيب، لأحمد المقري، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ..
٣٤- نكت الهيمان في نكت العميان، للصفدي، علق عليه: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٣٥- هدية العارفين، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.
٣٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ.

فهرس الموضوعات



9 786030 297696 >